

# منظمة العفو الدولية

## بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 21/4142/2016

27 مايو/أيار 2016

### يجب على حماس أن توقف الإعدامات القضائية المخطط لها في قطاع غزة

قالت منظمة العفو الدولية إن سلطات حماس في قطاع غزة يجب عليها أن توقف الخطط الرامية إلى تنفيذ الإعدامات القضائية المقررة، ولهذا عليها أن تعلن عن تأجيل فوري ورسمي بشأن تنفيذ هذه الأحكام، وسط مخاوف من إعدامات وشيكة في أعقاب موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، وصدور بيانات عن عدة مسؤولين كبار في حركة حماس بهذا الشأن.

اجتمع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، يوم 25 مايو/أيار، ووافقوا على تنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة ضد سجناء مدانين استنفدوا كافة درجات التقاضي أمام المحاكم المختصة، وأصبحت أحكامهم نهائية.

وبالرغم من أن المجلس التشريعي الفلسطيني منقسم على نفسه، فإن أعضاءه في قطاع غزة، في معظمهم، ينتمون إلى حماس، كما أن أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو أرفع مسؤول يمثل المجلس في غزة، تعهد عدة مرات بتسريع تنفيذ أحكام الإعدام خلال الأيام الأخيرة. يرى بحر، ومسؤولون آخرون في حماس، وبوضوح أن إعلان المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة هو بمثابة الخطوة الأخيرة للسماح بالمضي قدما في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد السجناء الذين أيد النظام القضائي المعيب بشدة في قطاع غزة الأحكام ضدهم.

ولم يوضح الإعلان الوجيز كم عدد أحكام الإعدام التي تم التصديق عليها واعتبرت نهائية وبالتالي قابلة للتنفيذ، فإن خليل الحية، وهو مسؤول رفيع في حماس وعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، أشار يوم 20 مايو/أيار إلى أن 13 شخصا أدينوا بالقتل، معظمهم بسبب النهب المسلح، استنفدوا إجراءات التقاضي أمام المحاكم المختصة.

وكذلك، تحدث مسؤولون رفيعون آخرون، بمن فيهم نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنية، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في غزة، عبد الرؤوف الحلبي، عن 13 حالة "يُنْتَظَر أصحابها تنفيذ" أحكام الإعدام الصادرة ضدهم بعدما استكملت الإجراءات القانونية والقضائية.

في 22 مايو/أيار، قال النائب العام في إدارة حماس التي تحكم قطاع غزة كأمير واقع، إسماعيل جبر، في لقاء مع الصحفيين، إنه يأمل أن تُنفذ أحكام الإعدام، التي أيدتها محكمة النقض في غزة، خلال الأيام المقبلة، وبأن الإعدامات ينبغي أن تكون علنية حتى تحقق "الهدف من العقوبة... وهو ردع الجريمة." وطلب أيضاً تعاون السلطات القضائية في قطاع غزة إرضاء "للمجتمع المحلي" من خلال المضي قدماً في تنفيذ أحكام الإعدام الأخيرة بسرعة، مؤكداً على أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو "السلطة المسؤولة" الشرعية الوحيدة المخولة بالتصديق على أحكام الإعدام التي أيدتها محكمة النقض في غزة. وقال النائب العام في إعلان نشره على فيسبوك يوم 26 مايو/أيار إنه بالرغم من أن تاريخ تنفيذ هذه الأحكام النهائية لم يحدد بعد، فإنه سيكون قبل حلول شهر رمضان الذي يُتوقع أن يبدأ يوم 6 يونيو/حزيران.

وتأتي خطوات مسؤولي حماس في أعقاب قضيتي قتل خلال الشهر الماضي تعرضنا لتغطية وإدانة واسعة في وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل الاعتقاد يسود بأن العنف المسلح قد انتشر في قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة، وأدى بالتالي إلى صدور دعوات عامة من قبل أقارب بعض القتلى بشأن التعجيل بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة.

وتقر منظمة العفو الدولية بحق ومسؤولية الحكومات في جلب المشتبه بهم في ارتكاب الجرائم إلى العدالة. بيد أنه ليس هناك أدلة ذات مصداقية على أن عقوبة الإعدام لها تأثير ردع أقوى من عقوبة السجن. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في كل الأحوال وبدون استثناء، بغض النظر عن طبيعة أو ظروف ارتكاب الجريمة؛ أو الشعور بالذنب، أو صفات أخرى تميز الفرد؛ أو الطريقة التي تنفذ بها الدولة الإعدام. فعقوبة الإعدام تنتهك الحق في الحياة التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعتبر عقوبة قاسية وإلإنسانية ومهينة.

## خلفية

ينص القانون الفلسطيني على أن جميع أحكام الإعدام يجب أن يصدر عليها الرئيس الفلسطيني قبل إمكانية تنفيذها. بيد أن حماس بصفتها الإدارة الفعلية في غزة بدأت منذ عام 2010 في تنفيذ أحكام الإعدام بشكل دوري بدون الحصول على موافقة الرئيس محمود عباس. ويؤكد مسؤولو حماس في غزة أنه بسبب تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متكرر، وبسبب أن حكومة "الإجماع الوطني" برئاسة محمود عباس لم تقم بمعظم واجباتها في قطاع غزة؛ فإن السلطة المنوط بها التصديق على أحكام الإعدام تنحصر في المجلس التشريعي الفلسطيني.

فما بين أبريل/نيسان 2010 ومايو/أيار 2014، أعدمت سلطات حماس 19 شخصاً في قطاع غزة بسبب القتل، أو الخيانة، أو "التعاون" مع كيانات معادية التي عادة ما تشير إلى إسرائيل. وأحد هؤلاء الأشخاص هو هاني محمد أبو عليان، وقد أعدم يوم 2 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وكان عمره يقل عن 18 عاماً عندما ارتكب إحدى الجرائم المنسوبة إليه، وقد أدين بناء على "اعترافه" الذي انتزع منه تحت التعذيب في استهانة بعدة معايير دولية معتمدة.

ولا تزال منظمة العفو الدولية تساورها مخاوف كبيرة تعيد بأن التعذيب وأشكالاً أخرى من سوء المعاملة التي يتعرض لها المحتجزون في قطاع غزة، بما في ذلك المحكوم عليهم بالإعدام، منتشرة على نطاق واسع تحت الإدارة الفعلية لحماس، وبأن المحاكم فشلت في الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بإجراء المحاكمات العادلة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تصدر فيها أحكام الإعدام. فمزاعم التعذيب لا تخضع للتحقيق من مصادر مستقلة، كما لا يتعرض المتورطون في التعذيب للملاحقة القانونية.

وبالرغم من أن تنفيذ الإعدامات الصادرة عن القضاء لم تنفذ في غزة منذ تشكيل حكومة "التوافق الوطني" في يونيو/حزيران 2014؛ فإن العديد من الإعدامات قد تمت خارج نطاق القضاء. فقد أعدمت القوات التابعة لحماس 23 شخصاً، بشكل خارج نطاق القضاء، خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة ما بين يوليو/تموز وأغسطس/آب 2014. ولم يحاسب أي شخص عن أعمال القتل الجماعية والجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها قوات حماس خلال نزاع إسرائيل/غزة 2014. وفي الآونة الأخيرة أي في 7 فبراير/شباط 2016، قتلت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس عضواً سابقاً في القسام يدعى محمود رشدي أشتيوي بعدما احتجزته في أماكن سرية لأكثر من سنة. وقال أفراد من عائلته زاروه في بعض الأحيان إنه تعرض للتعذيب.

أصدرت محاكم مدنية وعسكرية على السواء أحكام إعدام في قطاع غزة، كما حوكم مدنيون أحياناً أمام محاكم عسكرية. في عام 2015، أصدرت أو أيدت محاكم قطاع غزة 10 أحكام إعدام على الأقل. وقال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إن محاكم قطاع غزة سواء العسكرية أو المدنية أصدرت منذ بداية عام 2016 أحكام إعدام على 10 أشخاص، معظمهم اتهموا بـ "التعاون".